مجلة جامعة بنغازي العلمية

http://journals.uob.edu.ly/sjuob

مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية "دراسة على القطاع المصرفي في ليبيا"

بدر الدين فرج العشيبي [1*]، نادية الوكيل [2]

1. كلية الإدارة -قسم المحاسبة – جامعة النجم الساطع.

2. المعهد العالي للتصرف ببنزرت -تخصص مالية -جامعة قرطاج تونس.

تاريخ الاستلام: 26 / 03 / 2023 تاريخ القبول: 23 / 05 / 2023

الملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على **الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية الليبية**، وفي سبيل تحقيق ذلك صاغ الباحثان مؤشرا لقياس مستوى الإفصاح من خلال الدراسات السابقة، واعتمدت دراسة منهج التحليل الوصفي، وقد طبقت هذه الدراسة على تسع مصارف تجارية في ليبيا، حيث اشتملت فترة القياس على أربع سنوات من عام 2014م إلى عام 2017م، من خلال اسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية المنشورة للمصارف، ولتحقيق أهداف البحث قيس مستوى الإفصاح عن المخاطر باستخدام مؤشر لمعرفة نسبة الالتزام بالإفصاح من خلال توصيات بازل لقياس المخاطر المالية (عائد حقوق الملكية – العائد علي الاصول- مخاطر السيولة- مخاطر الائتمان- مخاطر كفاية رأس المال) وأيضاً استخدام مؤشر قياس المخاطر التشغيلية التي أوصي بها بازل (المؤشر الأساسي- المؤشر النمطي (المعياري)- المؤشر القياسي المتقدم) ونسبة لمتطلبات بازل (متطلبات رأس المال – متطلبات السيولة- نسبة الرافعة المالية- خسائر الائتمان المستقبلية)

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالتقارير السنوية للمصارف التجارية قد بلغ ما نسبته (5.51%) وهو ضعيف جداً، وأن المصارف لم تتطرق إلى توجيهات وتوصيات بازل 2 أو 3 في أحد ركائز بازل عن الإفصاح والشفافية وكيفية إدارة المخاطر وتعرف على طرق قياسها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع بمستويات الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية في التقارير السنوية، وأن متطلبات بازل تحظى بزيادة الاهتمام والوعي بأهميتها، والقيام بإجراء المزيد من البحوث المحاسبية حول الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالتقارير السنوية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن المخاطر، المخاطر المالية والتشغيلية، متطلبات اتفاقية بازل.

Abstract

The study aims to identify the disclosure of financial and operational risks in Libyan commercial banks, and in order to achieve this, the researchers formulated an indicator to measure the level of disclosure through previous studies, and the study adopted the descriptive analysis approach. This study was applied to nine commercial banks in Libya, where the measurement period included a Four years from 2014 to 2017, through the method of content analysis of the annual reports published by banks, To achieve the objectives of the research, the level of risk disclosure was measured using an indicator to know the percentage of commitment to disclosure through Basel recommendations for measuring financial risks (return on equity - return on assets - liquidity risk - credit risk - capital adequacy risk) and also using the operational risk measurement indicator that was recommended It has Basel (basic indicator method - modular (normative) method - advanced standard method) and the ratio of Basel requirements (capital requirements - liquidity requirements - leverage ratio - future credit losses).

The study concluded that the level of disclosure of financial and operational risks in the annual reports of commercial banks reached (5.51%), which is very weak, And that the banks did not address the directives and recommendations of Basel 2 or 3 in one of the pillars of Basel on disclosure and transparency, how to manage risks, and learn about methods of measuring them.

The study recommended the need to expand the levels of disclosure of financial and operational risks in the annual reports, and that Basel requirements are receiving increased attention and awareness of their importance, and conducting more accounting research on the disclosure of financial and operational risks in the annual reports.

Keywords: Risk Disclosure, Financial and Operational Risks, Basel Accord.

أولاً: الإطار العام

1. المقدمة:

تعتبر المصارف عنصراً أساسياً من عناصر التكوين الاقتصادي التي تساهم بشكل فعال في عمليات تجميع الأموال وإعادة توزيعها وتوظيفها وذلك من خلال دور الوساطة الذي تمارسه المصارف ما بين المدخرين والمستثمرين، وبذلك تعمل المصارف على توفير فرص استثمارية آمنة للمودعين (المدخرين)، وفي نفس الوقت تعتبر مصدراً رئيساً لتمويل الأفراد والشركات (المستثمرين) من خلال تقديمها تسهيلات.

* للمراسلات إلى: نادية الوكيل

البريد الإلكتروني: baderaldien71@gmail.com

وبالتالي فإن المصارف توفر على كل من المودعين والمستثمرين تكاليف البحث عن الفرص الاستثمارية والتمويلية، وكذلك تتحمل عبء المخاطر نيابةً عنهم، وتتجلى أهمية المصارف في ظل التطور المستمر في الأنشطة المالية كونها تحتل المركز الرئيسي في نظام الدفع المستخدم من قبل الأفراد والحكومة والقطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية الأخرى، كما أن المصارف تلعب الدور الرئيسي في تحقيق توزيع أمثل للموارد المالية عبر ممارستها دور الوسيط ما بين المودعين والمقترضين، و أثناء ممارستها لأنشطتها تواجه المصارف العديد من المخاطر الأمر الذي يتطلب منها إعداد واعتماد آليات مناسبة للتعامل مع هذه المخاطر وإدارتها بشكل يجنبها تحمل الخسائر المحتملة، (أبو صلاح، 2007).

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

ومن أجل أن يتوفر لدى المصارف إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، حيث تقع المسؤولية الرئيسة عن ذلك على مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف بحيث تتوفر المراقبة الملائمة للمخاطر من قبلهما وتحديد وقياس ومراقبة كافة المخاطر المتضمنة للنشاط المصرفي وإيجاد السبل الملائمة لتخفيف المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها، والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها، وأن تعبر التقارير المالية بصدق وعدالة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، فقد تزايد اهتمام الأدب المحاسبي بجودة ما تفصح عنه تلك التقارير من مخاطر المالية والتشغيلية، ومدى نفعية تلك المعلومات لمستخدميها، وقد تناول العديد من الدراسات الآثار المترتبة على جودة الإفصاح بالتقارير المالية وما تحويه من معلومات عن المخاطر المالية والتشغيلية، ونشر هذه المعلومات على تعديل كافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة لتوقعاتهم المستقبلية عن قيمة تلك المؤسسة بوجه عام، وأثر ذلك على قراراتهم الاستثمارية بوجهٍ خاصٍ (Kevin and Vicki, 2008)، (Xio and Min, 2011)

2. الدراسات السابقة:

دراسة (د. وفاء عبد الصمد – 2008) والمتعلقة بالقياس والإفصاح عن المخاطر في المصارف التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازلII، وهدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح للإفصاح عن مختلف أنواع المخاطر في البنوك التجارية يمكن أن يسترشد به عند تطوير معيار الإفصاح المالي في المصارف التجارية المصرية ، كما وردت في المعايير المحاسبية المحلية والدولية، وأهم ما توصلت إليه الباحثة من نتائج هو أن معايير المحاسبة المصرية والدولية قد أغفلت تحديد الحد الأدنى لرأس المال، وتحديد أنواع المخاطر التي تواجه المصارف و طرق قياس تلك المخاطر، وأن كل ما يتعلق بالإفصاح هو تقديم إيضاحات بالقوائم المالية تصف الطرق التي يستخدمها البنك في إدارة المخاطر دون تحديد شروط لطرق قياس المخاطر والإفصاح عنها، **كما هدفت دراسة (Massimo, Clelia, et al. ,2014,Marco,** بعنوان:

"(Un) useful risk disclosure: explanations from the Italian banks"

إلى ما هو أفضل طريقة الإفصاح الإلزامي عن فئات المخاطر، وقامت الدراسة بتحليل المصارف الايطالية التي تقدم معلومات عن المخاطر من خلال التركيز على خصائصها لمعرفة أي اختلافات ما بين الملاحظات علي البيانات المالية والتقرير العلني وكلاهما أعدا وفقا لتعليمات مصارف ايطاليا، وقامت الدراسة بتقييم ممارسات الإفصاح المتعلقة بالمخاطر علي 66 مصرفا من مصارف ايطالية، استنادا إلى التقريرين الالزاميين، والتحقق من ما إذ كانت العوامل في المصرف محددة وهل تفسر اي خلافات، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإيطالية تمتثل رسيما إلى التعليمات ولكن هناك سلطة تقديرية في اختيار خصائص المعلومات المقدمة على الرغم من أن فئات المخاطر التي يراد الإفصاح عنها مختلفة في كل التقرير، إلا أن شكل الإفصاح موحد تماما، على الرغم من أن المصارف تميل إلى تقديم معلومات أكثر كثافة في مذكرات القوائم المالية، **حيث ان دراسة: (Constantinos, Anastasios, John Leventides, 2014)** هدفت إلى تحديد الحد الأدنى لرأس المال في المصارف اليونانية والذى يعد أحد أهم متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل II وحيث أن البنك يحتفظ بجزء من محفظته لتغطية المخاطر الحالية، فإن مخاطر الائتمان تعتبر الخطر الرئيسي الذي يواجه المصارف، ومن المعروف أن العنصر الأول في بازل II لمتطلبات رأس المال هو المخاطر الائتمانية، وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج بازل (I) لمتطلبات رأس المال لا يشمل التركيز على المخاطر بالاسم، ويبدو أن حساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان والتي أجريت في الدراسة الحالية علاج للفجوات من خلال متطلبات رأس المال بازل (I)، وكانت هذه الفجوات أكثر وضوحا عندما كانت نسبة المخاطر في المحافظ الائتمانية عالية، **أما بالنسبة لدراسة (وائل حمريت، 2018)** الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية: تحليل المحتوى للتقارير السنوية، هدف هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية عن طريق التقارير المالية بين سنتي 2008-2015، كما يهدف إلى تحديد الآثار المباشرة والمشتركة لخصائص المصارف وحوكمة الشركات والتصنيف الائتماني على مستوى الإفصاح المخاطر التشغيلية، تبين من نتائج هذه الدراسة أن هناك ارتفاعاً نسبياً وبطيئاً عن لمدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، مما يعكس الوعي الحسي لدى المؤسسات المصرفية للفوائد التي قد تنجم من إدارتها، اتضح أن المصارف ذوات الحجم الكبرى التي تتميز بضعف نسبة حضور الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة وقلة الفروع، وانخفاض عدد المشاركات في رأس المال التابع للشركات الأخرى وزيادة حجم مجلس الإدارة والعمل تحت غطاء إسلامي هي الأكثر افصاحا، في ما يخص النتائج المنسوبة لكل نوع من المصارف، كشفت نتائج الدراسة أن تعزيز الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية يرتبط إيجابي بالأداء المالي والتصنيف الائتماني، إلى جانب نمط مستمر من ضعف عدد اجتماعات مجلس الإدارة وتواجد عدد قليل للأعضاء المستقلين وعدم الاستقرار المالي ، وعلاوة على ذلك، فإن متغيرات (مدى الانفتاح على النوافذ الإسلامية) و(الاستقرار المالي) تساهم في زيادة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف التقليدية، **وكما ان دراسة (Meijer,2011)** بعنوان "الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات الهولندية المدرجة خلال السنوات 2005-2008، هدفت الدراسة إلى توسيع نطاق المعارف التجريبية والإضافة إلى الدراسات القائمة للإفصاح عن المخاطر، بتقديم دراسة لنوع وطبيعة المعلومات المتعلقة بمخاطر الشركات المفصح عنها في التقارير السنوية للشركة خلال السنوات المالية 2005-2008، حيث ركزت الفرضيات على اختبار ما إذا كانت كميه وجودة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات الهولندية المدرجة في القائمة أعلى بكثير في الفترة 2007-2008 مقارنه بالفترة 2005-2006، ومقارنة عدد فئات المخاطر المحددة في التقارير السنوية للفترة 2007-2008 مع الفترة 2005-2006، ودراسة ما إذا كانت هناك أي علاقة بين كميه وجودة الإفصاح عن المخاطر التي أجريت في التقرير السنوي للشركة وحجم الشركة، وقامت الدراسة بتحليل للمحتوى لقياس كميه ومحتوى الإفصاح عن المخاطر، ولقياس المحتوى حددت فئات المخاطر المختلفة- مخاطر السوق (مخاطر العملة، ومخاطر أسعار الفائدة وغيرها من مخاطر الأسعار)، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر الاستراتيجية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر التقرير المالي، وأخيرا قيس جودة الإفصاح عن المخاطر، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الجودة والوقت ، فقد زادت جودة التقارير السنوية للشركات الهولندية المدرجة في القائمة زيادة كبيره خلال الفترتين 2005-2006 و2007-2008، وأكدت نتائج هذه الدراسة على أن هناك علاقة إيجابية هامة بين الكمية والوقت، فقد وجدت أيضاً علاقة إيجابية هامة بين عدد فئات المخاطر المفصح عنها والوقت، وكشفت التقارير السنوية في الفترة 2007-2008 عن فئات مخاطر أكثر بكثير من التقارير السنوية في الفترة 2005-2006، وبالنسبة **لدراسة (Adamu 2013)** بعنوان "الحاجة من أجل الإفصاح عن مخاطر الشركات في التقارير السنوية للشركات المدرجة النيجرية"، هدفت الدراسة إلى الحصول على تصورات أصحاب المصلحة حول الاحتمالات المرتبطة بالإفصاح عن مخاطر الشركات في نيجيريا. واستخدمت الدراسة 300 استبيان لمختلف أصحاب المصلحة من محللين ماليين وسماسرة ومصرفيين ومساهمين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الفوائد المرتبطة بالإفصاح عن المخاطر المؤسسية، حيث أن الإفصاح يعزز شفافية الشركات، تيسير الإدارة الفعالة للمخاطر، ويساعد أيضاً في تحقيق دقة توقعات المحللين، ولذلك، يستنتج أن تقديم المعلومات المتعلقة بالمخاطر في التقرير السنوي للشركة مهم جداً، ونتيجة لذلك تحث الدراسة المنشأت النيجيرية المدرجة في القائمة على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر بسبب اشتقاق جميع هذه الفوائد المذكورة. **وكما هدفت دراسة (Hope,et.al،2013)** بعنوان" Financial Reporting Quality of U.S Private and Public Firms" جودة التقارير المالية للشركات الخاصة

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

والعامة في الولايات المتحدة الأمريكية" : هدفت هذه الدراسة إلى اختبار جودة التقارير المالية للشركات الخاصة مقابل الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمت عملية الاختبار تلك باستخدام قاعدة بيانات تضمنت البيانات المحاسبية لعينة كبيرة من تلك الشركات في الولايات المتحدة حيث شملت العينة حوالي مئة ألف شركة عامة وخاصة، قد وجدت الدراسة أن الشركات العامة عموما تتمتع بمستوى أعلى من الجودة ومستوى أكثر تحفظا من الشركات الخاصة، حيث جاءت نتائج الدراسة متسقة مع التقارير التي تعكس زيادة الطلب على المعلومات المالية في القطاع العام، غير أن هذه المستويات من الجودة قد تكون بمستوى أقل في الشركات التي تكون عرضة لإدارة الأرباح أو في الشركات التي من المحتمل أن تواجه انخفاضًا في الطلب على معلوماتها المالية إضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة لا تسهم فقط في المناقشة الجارية حول جودة التقارير المالية في القطاع الخاص مقابل القطاع العام؛ ولكنها أيضاً تهدف إلى توسيع نطاق الأدبيات في محاولة لفهم العوامل التي تتحكم بجودة التقارير المالية للشركات، **وأيضاً دراسة (إبراهيم، 2014)** بعنوان "الإفصاح عن المخاطر: المحتوى الإعلامي والآثار الاقتصادية- دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية". هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل المحتوى الإعلامي والاثار الاقتصادية للإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية. توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية في نطاق معلومات المخاطر المالية وغير المالية المفصح عنها حسب القطاع الاقتصادي الذى تنتمى اليه الشركة المقيدة بسوق الاسهم السعودية ، كما أشارت الدراسة إلى ميل الإدارة العليا للإفصاح عن المخاطر المالية مقارنة بالمخاطر غير المالية، كما تتسم معلومات المخاطر المفصح عنها بأنها معلومات وصفية وتتعلق بالمخاطر الماضية وتحتوى على أخبار محايدة أو غير سارة، كما أوضحت الدراسة أنه لا يوجد اثار اقتصادية للإفصاح عن المخاطر غير المالية على قرارات المستثمرين بسوق الاسهم السعودي وذلك على عكس المخاطر المالية، **وكما دراسة(Ali and Taylor 2014)** بعنوان "تحليل محتوى الإفصاح عن المخاطر في ماليزيا"، هدفت الدراسة إلى التحقيق في طبيعة ونطاق وأنواع المعلومات المتعلقة بالمخاطر المفصح عنها، وذلك باستخدام محتوى تقارير الشركات في ماليزيا، وقامت الدراسة بتصنيف عبارات الإفصاح عن المخاطر وفقاً لأربع فئات فرعية: المخاطر التشغيلية، والمخاطر البيئية، والمخاطر المالية، والمخاطر الاستراتيجية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المخاطر المالية والإفصاح عن المخاطر التشغيلية هما أعلى نوع من الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية من المخاطر على النوعين الآخرين من الإفصاح عن المخاطر(المخاطر الاستراتيجية والبيئية)، وأوضحت الدراسة أن هذه النتائج تدل بأنه لا يوجد نطاق شامل للمعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية، وعلى الرغم من أن جميع فئات الإفصاح عن المخاطر يمكن أن تكون ذات صله بالمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، فان المحتوى النصي في التقارير السنوية يعتبر محدودا نسبيا أو مبهما، ولا سيما في فئات المخاطر التي لا تشملها القواعد الإلزامية، **وحيث أن دراسة(Kosmala ,et.Al,2015)** بعنوان "التقرير الطوعي عن المخاطر في التقارير السنوية: دراسة حاله عن ممارسات الشركات العامة البولندية"، هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ومضمون ممارسات التقرير الطوعي عن المخاطر لدى الشركات غير المالية العاملة في بولندا، وخضعت التقارير السنوية من ثلاثة قطاعات مختلفة، لتحليل المحتوى المقترن بتحليل المورفولوجيا، وتبين النتائج أن نطاق التقرير عن المخاطر في إطار التعرض للمخاطر غير المالية واسع النطاق وغير مرتبط بالقطاع، وهو ما يماثل النتائج التي تحققت في إطار التعرض المقرر عنه للمخاطر في التصنيفات التي يطلق عليها "أعلى 10مخاطر"، غير أن الإفصاحات المتعلقة بممارسات إدارة المخاطر تختلف بشكل واضح فيما بين القطاعات المحللة، ويبدو أن نطاق ومحتوى عمليات الإفصاح عن المخاطر الطوعية في التقارير السنوية مترابطة مع إجراءات إدارة المخاطر، وتتطلب هذه الإجراءات تحديد مختلف أنواع التعرض للمخاطر، إلى جانب إعداد مختلف الأدوات والأساليب المتعلقة بإدارة المخاطر، وهو يشكل مصدراً هاماً للمعلومات التي يمكن استخدامها بشكل أكبر في التقرير عن المخاطر في التقارير السنوية، ومع ذلك، لوحظت معظم الاختلافات في سياق التقرير عن الأنشطة في إطار عمليه إدارة المخاطر، وأشارت الدراسة إلى أن المدى النهائي ومحتوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية يعتمد على موقف الشركة إزاء التقرير عن المخاطر، **وهدفت دراسة (Abid and Shaiq,2015)** بعنوان "دراسة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات الباكستانية: تحليل المحتوى"، هدفت الدراسة إلى استكشاف المخاطر الرئيسية التي أفصحت عنها أكبر الشركات الباكستانية وتحليل خصائص الشركة المرتبطة بتقديم معلومات عن مخاطر الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تقدم إفصاح للمخاطر لإلزاميه (المالية) والطوعية (غير المالية) على حد سواء، المخاطر المالية هي المخاطر الأكثر إفصاحا تليها المخاطر الاستراتيجية والعمليات، وأوضحت الدراسة أن حجم الشركات يرتبط ارتباطا كبيراً وإيجابياً بالأحكام المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر ويفسر الاختلاف في الإفصاح عن المخاطر المؤسسية، والشركات الكبيرة حساسة من الناحية السياسية ومن المرجح أن تفصح عن المزيد من المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وتؤدى البيئة الفعالة لمراجعه الحسابات دوراً هاماً في تعزيز الإفصاح عن مخاطر الشركات، وتوفر الشركات العاملة في نفس الصناعة مستوى مماثلا من الإفصاح عن المخاطر، **وبالنسبة لدراسة(Habtoor ,et,al,2018)** بعنوان "ممارسات الإفصاح عن مخاطر الشركات في المملكة العربية السعودية"، هدفت الدراسة إلى البحث بشكل شامل عن مستوى ومضمون ممارسات الإفصاح عن المخاطر في البلدان النامية ذات النظام القانوني والقيم الثقافية المختلفة، وقامت الدراسة بتحليل المحتوى لتحليل وقياس الإفصاح عن مخاطر الشركات في التقارير السنوية للشركات السعودية غير المالية المدرجة على مدار الفترة 2008-2011، وركزت النتائج على دور النظام القانوني والقيم الثقافية في ممارسات الشركة، وأكدت النتائج على التضارب المحتمل بين السرية كسمة رئيسية للنظام المحاسبي السعودي مقابل الشفافية كركيزة أساسيه لإطار المساءلة الإسلامية، وأوضحت الدراسة أن محتوى الإفصاح عن المخاطر منخفض الجودة، لأن الإفصاح عن المخاطر غير المالية أو الوصفية أو الماضية أو الحالية أو غير المحددة زمنياً والمحايدة يفوق كثيراً الإفصاح عن المخاطر المالية والكمية والمستقبلية والسيئة، مما قد يعكس السرية المتأصلة وعدم رغبه الشركات السعودية في تقديم إفصاح عن المخاطر عالي الجودة، وتكشف النتائج أيضاً عن الزيادة في مستوى الإفصاح عن المخاطر خلال فتره الدراسة مع وجود تباين كبير في مستوى الإفصاح بين القطاعات الصناعية، أشارت الدراسة إلى أن انخفاض جودة محتوى هذا النوع من الإفصاح يمكن أن يعكس السرية المتأصلة وعدم رغبه الشركات السعودية في تقديم إفصاح عن المخاطر عالي الجودة، **وأيضاً دراسة (Serrasqueiro and Mineiro 2018)** بعنوان "تقرير مخاطر الشركات: تحليل الإفصاح عن المخاطر في التقارير الفترية للشركات العامة البرتغالية غير المالية"، هدفت الدراسة إلى توضيح هل السمات الدلالية للإفصاح عن المخاطر المؤسسية في التقارير المؤقتة لها نفس الاتجاهات التي تشير إليها الأدبيات في التقارير السنوية، وذلك بتوضيح طبيعة الإفصاح عن المخاطر التي تعتمدها الشركات البرتغالية العامة في التقارير المؤقتة وتقييم نوعيه المعلومات المتعلقة بالمخاطر، ودراسة محددات الإفصاح عن المخاطر في التقارير المؤقتة، والتحقيق فيما إذا كانت جوده مراجعه الحسابات قد تفسر ممارسات الإفصاح عن المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن التقرير المؤقت لا يظهر نفس الخصائص الدلالية للإفصاح عن المخاطر المؤسسية مقارنه بتلك الواردة في الأدبيات المتعلقة بالتقارير السنوية، وأوضحت الدراسة أن الشركات تفصح عن معلومات المتعلقة بالمخاطر غير المالية أكثر من المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية، وأن الإفصاح عن المخاطر كمياً أعلى من الإفصاح عن المخاطر غير الكمية، وأشارت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الأخبار الجيدة تأثير إيجابي يتجاوز الإفصاح عن الأخبار السيئة تأثير سلبي وتتسق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة في التقارير السنوية، وأن سياسات الإفصاح عن المخاطر التي تقوم بها الشركة لا تتأثر بجوده مراجعة الحسابات، وأوضحت الدراسة أنه يمكن تفسير ذلك بالطبيعة الفريدة

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

لهذا النوع من التقارير التي تركز بقدر أكبر على بيانات الأداء وبشروط إفصاح مرنة، وهناك مجال للتقدير بشأن ما إذا كان عدم وجود متطلبات إلزاميه وكامله للإفصاح عن المخاطر كما هو الحال في التقارير السنوية.

3. ما يميز الدراسة الحالية عن الدارسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة نلاحظ أن بعض الدراسات اعتمدت في الدراسة على قوائم استبيان الاتجاهات وآراء مجموعة من المستخدمين وليس قياسا كميا، والدراسات الأخرى ارتكزت على القياس الكمي، وتمت في بيئات اقتصادية تختلف في خصائصها وسماتها عن خصائص بيئة الأعمال الليبية، وتبين أن هذه الدارسات كانت قد تقاطعت في العديد من النقاط التي تناولت المتغيرات وطرق القياس والاختبارات المستخدمة، كما أنها اختلفت فيما بينها من حيث النتائج التي توصلت إليها، ومن هنا فقد شكل هذا الاختلاف بين نتائج الدارسات السابقة حافزا للقيام باختبار مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية، وهو ما يعتبر نقطة الاختلاف الأساسية بين الدارسة الحالية والدارسات السابقة، لتأتي هذه الدارسة وتختبر مستوى الإفصاح كل من مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل والسوق بالمصارف التجارية، وهذا أيضاً حافزا للقيام باختبار مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية، أيضاً تعتبر الدراسة الحالية امتداد إلى الدراسات السابقة في مجال الإفصاح عن المخاطر في البيئة الليبية باعتباره احد الجوانب الهامة في المحاسبة المالية ولكنها تختلف عن سابقاتها من حيث عدد بنود واختلاف المؤشر المستخدمة لقياس مستوى الإفصاح مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج، وأيضاً تطور الإفصاح خلال فترة سنوات الدراسة ومستوى تفصيل بنودها، وتفاوت في (المؤشرات) التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، فكانت أغلبها تتركز في حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، حجم التداول، نوع الصناعة، وعلى الرغم من ذلك لم يلاحظ الباحثان أي دراسة من الدراسات السابقة قامت بإدخال مؤشرات عن توصيات لجنة بازل بالشكل الذي تتناوله الباحثان.

4. مشكلة الدراسة:

إن القطاع المصرفي من أكثر قطاعات الأعمال عرضه للمخاطر، وتتنوع هذه المخاطر وتتغير بسبب التطورات المستمر التي يشهدها هذا القطاع، وتزداد المخاطر بشكل كبير في شتى النواحي الاقتصادية بسبب ظهور أدوات مالية جديدة أو ما يعرف بالهندسة المالية، والتطورات التكنولوجية الحديثة في قطاع الأعمال، وبهذا تعد المخاطر مصاحبة لقطاع الأعمال، ولذلك فإن موضوع الإفصاح عن المخاطر وإدارتها أصبح يلاقي اهتماماً كبيراً من إدارة المصرف، والجهات الرقابية، لأن سلامة النظام المصرفي تنعكس على سلامة النظام الاقتصادي، واستقرار النظام المالي (محمد، مصطفى بن بو زيان، 2015)، انطلاقاً مما سبق يمكن الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية المترافقة مع العمل المصرف، وذلك للحد من انعكاساتها السلبية، وبما يحول دون حدوث هزات مالية عنيفة تؤدي إلى حدوث انهيارات مالية ومصرفية، فإن مشكلة الدراسة تبرز وتتمثل في الإجابة على التساؤل التالي :

ما مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية؟

5. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي: التعرف على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية.

6. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية، مما يعود بالفائدة على العديد من الجهات، سواء أكانوا مستثمرين أم مساهمين أم مؤسسات أم أفراد، كما تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين بمجال البحث العلمي، وتعد محاولة لتطوير التقارير المالية ورفع كفاءتها في إشباع حاجة المستخدمين إلى معلومات عن المخاطر، وذلك بمعالجة أحد جوانب القصور الهامة في مجال الإفصاح، ومن ثم تطوير الإفصاح في تلك التقارير عن المخاطر المالية والتشغيلية.

7. حدود الدراسة:

تتمثل في:

- **الحدود الموضوعية**: تناولت هذه الدراسة ما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية (مؤشرات قياس الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية) ومتطلبات بازل 3.
- **الحدود الزمانية**: أجريت هذه الدارسة على أربع سنوات ابتدأ من سنة 2014 إلى سنة 2017 حيث هذا ما توفر لدي الباحثان من تقارير مالية خلال هذه السنوات.
- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدارسة على المصارف التجارية في ليبيا.

ثانياً: الإطار النظري

1. الإفصاح عن المخاطر:

قد حظي الإفصاح عن المخاطر في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد من قبل واضعي المعايير والجهات المهنية المنظمة، لذا يقتضي على أي مؤسسة الإفصاح عن أي مخاطر مالية او تشغيلية قد تواجه هذه المؤسسات، وأيضاً الإفصاح عن الإجراءات التي تستخدمها لإدارة هذه المخاطر(المعيار الدولي للتقارير المالية 7)[1]، كما وأدى الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن المخاطر إلى دفع الهيئات المنظمة إلى تعزيز وتحسين متطلبات الإفصاح عن المخاطر، واستجابة لطلب وحاجة المستثمرين ومستخدمي البيانات، فقد انتقلت تدريجياً من الإفصاح الطوعي عن المخاطر، إلى الإفصاح الإجباري عن المخاطر (Dicuonzo,Fusco&Dell"Atti,2017)، وللإفصاح عن المخاطر المالية أهمية كبيرة تنبع من أن المخاطر مرافقة لأي عمل تجاري، وبالتالي فأنه من المهم لدى أصحاب المصالح، أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن تلك المخاطر في الوقت المناسب (Hassan&Amran,Bin,2009.)، ويساهم الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية في زيادة شفافية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة، وفي تعزيز الثقة في تلك المعلومات، وبالتالي يمكن تقييم أداء المؤسسة بصورة أفضل (الملاح، 2019)، وأيضاً الإفصاح عن المخاطر يوفر للمؤسسات معلومات موثوقة، لتخفيف حالة عدم اليقين، والكشف عن أي مخاطر محتملة الحدوث، وردود الفعل تجاه تلك المخاطر، والوقاية منها؛ (Munir,et,al2020).

2. النظريات الداعمة وعلاقتها بالإفصاح:

وفقا لنظرية الوكالة فأن المؤسسات التي تقوم بالإفصاح لتقليل التضارب في المصالح ما بين الإدارة والأطراف الأخرى، (Alkurdi,et.al.,2019Buckby,Gallery&Ma,2015)، وأيضاً يساهم في زيادة الشفافية ويحد من عدم تناسق المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية (2008.Latridis)، وكلما كان الإفصاح أكثر شفافية، كلما أدى إلى تحسين أداء المؤسسة وزيادة قيمتها (Zulfikar,et.al.,2017).

وفقا لنظرية الإشارة فأن المؤسسة التي تقدم مزيدا من الإفصاحات عن أعمالها وأنشطتها، تكون لديها قدرة على كسب ثقة المستثمرين وجذب الاستثمارات المربحة، وبالتالي فأن ذلك يساعدها على خلق ميزة تنافسية في السوق (Hakemi&Birjandi.2015)، وكما تؤدي المزيد من الإفصاحات إلى تحسن في أسعار أسهم المؤسسة (Majdi&Fatima,Anam.2011)،

[1] معيار(IFRS) رقم (7) والخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية واستبداله بمعيار المحاسبة الدولي رقم(32)، حيث أن هذا المعيار الجديد حدد طرق الإفصاح عن مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، كما اهتم بالإفصاح عن التغيرات في القيمة العادلة، للمشتقات الائتمان والأدوات الأخرى التي تخفف من التعرض لخطر الائتمان، والإفصاح عن الخواص المرتبطة بأدوات المشتقات.

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

وكلما افصحت المؤسسة عن أي إفصاحات المالية اثرت أو قد تؤثر عليها، فأن ذلك يُكون لدى اصحاب المصالح فهم أفضل، مما ينعكس إيجابيا على زيادة الثقة في أداء المؤسسة (Abdual&Abdullah,Shoukor,2015)، وان زيادة حجم المؤسسة، يؤدي إلى زيادة أرباحها، مما يتطلب ذلك منها الإفصاح عن المزيد من المعلومات(Trombetta&Abad,Bravo,2009).

ذلك يتوافق مع نظرية أصحاب المصالح وفقا لهذه النظرية فأن المؤسسة تركز على خدمة جميع الأطراف المتعاملة معها، وبالتالي فأنها تقدم المزيد من الإفصاح، لكسب ثقة جميع المتعاملين معها، وللمحافظة على استمراريتها وبقائها في السوق (الباز،2015)، وأيضاً لخلق قيمة مضافة للمؤسسة (حماد، 2015).

ووفقا لنظرية الشرعية فأن المؤسسة تقدم المزيد من الإفصاحات؛ لتؤكد للمجتمع بأنها تعمل ضمن قوانين وأنظمة تحكم عملها؛ لزيادة الشفافية والمحافظة على سمعة المؤسسة و بقائها في السوق (Oliveira,Rodrigues&Craig,2011)،(Laan,2009)،(Murray,2010).

3. دور السلطات الرقابية:

يجب على السلطة الرقابية أن تطلب من كافة المصارف بغض النظر عن حجمها إعداد واعتماد إطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر المالية والتشغيلية، بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف بسببها، على أن يكون هذا الإطار جزء من منهج شامل لإدارة المخاطر بشكل عام، فالسلطة الرقابية يجب أن تطلب من المصارف تطوير إطار عام لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية، متوافق مع إرشادات الممارسة السليمة لإدارة المخاطر، ومتلائم مع حجم ودرجة تطور عمليات المصرفية ومستوى المخاطر المحددة، وارتفاع مستوى شدة وتهديد المخاطر المالية والتشغيلية، لسلامة العمل المصرفي يتطلب من السلطة الرقابية تحمل مسؤولياتها في تحفيز المصارف، وعلى تطور تقنيات أفضل لإدارة هذه المخاطر(ابو صلاح، 2007).

4. المخاطر المالية:

تنشأ المخاطر المالية من النشاطات الاقتصادية، وقد استمرت المخاطر المالية في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والمخاطرة وتجعل التخلص منها بشكل نهائي أمر غير ممكن، وذلك لا يعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل أثارها ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد.

وأيضاً تنشأ المخاطر المالية "من أي معاملة تجارية يقوم بها المصرف والتي تتعرض لخسارة محتملة، حيث تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمصارف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشراف مستمرين، من قبل إدارات المصارف وفقًا لتوجه السوق وحركته والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية" (مزيق، 2014 :43).

4.1 مفهوم المخاطر المالية بالمصارف:

لقد تعددت آراء الباحثين في إعطاء مفهوم محدد للمخاطر، وقد يكون سبب اختلافهم نوع المخاطر وتأثيراتها، ولكن يمكن تعريف المخاطر بصورة عامة على أنها: "حالة عدم التأكد التي تحيط بالمستقبل والأحداث والنتائج، تم تعريف إدارة المخاطر المالية من قبل لجنة بازل (2001)"،على أنها سِلسلة من أربع عمليات: تحديد الأحداث في فئة واحدة أو أكثر من فئات مخاطر السوق والائتمان والتشغيل، و يرها من المخاطر وفي فئات فرعية محددة ويتم تقييم المخاطر باستخدام البيانات ونموذج المخاطر، ومراقبة تقارير المخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب والسيطرة على هذه المخاطر من قبل الإدارة"، (Bayyoud,et,al.,2015).

كما تعرف" بأنها خسارة محتملة في الأسواق المالية بسبب التغيير في العوامل المالية، وتنقسم المخاطر المالية إلى مخاطر السوق ومخاطر السيولة والائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة." (أسامة عنتر، منار، 265:2021)

عرفت أيضاً بانها: "هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى". (طارق عبد العال،2003: 71-72).

كما عرفت أيضاً بأنها: مصطلح لأي مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل. المخاطر ممكن أن تأخذ شكل سليب هو الفرق بين العوائد الحقيقية والعوائد المتوقعة (عندما تكون العوائد الحقيقية أقل) أو عدم التأكد من عائد المخاطر المرتبطة بالاستثمار غالبا ما تدعى "مخاطر الاستثمار"، والمخاطر المرتبطة بالتدفق النقدي للشركة تدعى "مخاطر الأعمال" . (صالح برتال، 71:2011).

مما سبق يمكننا تعريف المخاطر المالية على أنها: مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا، أو هي الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة.

4.2 أنواع المخاطر المالية:

1. **مخاطر الائتمان:** وتتعلق بإمكانية فشل المقترض وعدم قدرته على السداد. (نور الدين زعيبط، عمار بوطكوك،2017)
2. **مخاطر السيولة:** وتعين عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعاملات المصرفية في الوقت المحدد لها. (اسعد حميد العلي، 2013)
3. **مخاطر سعر الفائدة:** يقصد بمخاطر سعر الفائدة قابلية التباين في العائد على الأوراق المالية الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية. (نور الدين زعيبط، عمار بوطكوك،2017)
4. **مخاطر السوق:** هي الخسائر الناتجة عن تحركات السوق المعاكسة التي تضعف من قيمة المراكز التي تحتفظ بها الجهات الفاعلة في السوق، وتسمى عوامل السوق المتقلبة عشوائية ب "عوامل الخطر" التي تشمل جميع أسعار الفائدة ومؤشرات الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية (وهدان، 2017).
5. **مخاطر رأس المال:** تتمثل في عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح، كل من المودعين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة. (عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان،2014).

5. المخاطر التشغيلية:

بجانب عمليات التشغيل اليومية للمصرف، تعتبر المخاطر التشغيلية الضيف الجديد الذي قدمه اتفاق بازل (2) إلى المصارف، ففي السنوات الأخيرة ومنذ النصف الثاني من التسعينيات أصبحت هذه المخاطر تستحوذ على اهتمام كبير، بعد أن تسببت بخسائر مباشرة وغير مباشرة لعدد من المصارف، الأمر الذي جعلها تكتسب أهمية متعاظمة، وعلى نحو متسارع من قبل الهيئات الدولية والمصارف والمؤسسات المالية الدولية والسلطات الإشرافية، لتصبح كياناً مستقلاً إلى جانب المخاطر المالية، وكانت أول ورقة عمل أصدرتها لجنة بازل فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في عام 1998 تحت عنوان "إطار الأنظمة والرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية لتعزيز إدارة المخاطر التشغيلية". (صندوق النقد العربي، 2004) و (صباح، 2008).

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

كما تنشأ أيضاً المخاطر التشغيلية من احتمالات التغييرات غير المتوقعة في المجالات والعناصر المرتبطة بالتشغيل، كالأخطاء المرتبطة بالموارد البشرية، وذلك من خلال عدم تحقيق فعالية في الأداء كما هو متوقع، وأخطاء ومخاطر التكنولوجيا والمتعلقة بأمن المعلومات وخصوصيتها وسلامتها، والمخاطر المرتبطة بالحوادث كالحرائق والزلازل والتخريب، والمخاطر المرتبطة بالأخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة، ويندرج في إطار هذه المخاطر عدة أنواع من المخاطر هي: مخاطر الاحتيال ـ مخاطر العنصر البشري ـ مخاطر تعطل الأنظمة ـ مخاطر الأصول المادية ـ المخاطر القانونية (صندوق النقد العربي، 2004) و (صباح، 2008).

ثالثاً: الجانب العملي (الاجراءات الميدانية)

1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي[1] في تحليل بيانات الدراسة، وأيضاً على استخدام تحليل المحتوى لعملية الإفصاح عن المخاطر المصرفية بالتقارير المالية المنشورة للمصارف الليبية، للحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما سيتم الاعتماد على اساليب الاحصائية (الوصفي الاستدلالي) لتحليل بيانات، وبيان مستوى الإفصاح عن المخاطر في القوائم والتقارير المالية للمصارف التجارية.

2. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الليبية، واقتصرت عينة الدراسة على محتوى التقارير المالية السنوية للمصارف.

جدول (1) يوضح عينة الدراسة

ر. م	الاســـــــــــم	طبيعة النشاط
1	مصرف الليبي الخارجي	مصارف تجارية
2	مصرف الوحدة	
3	مصرف الجمهورية	
4	مصرف التجارة والتنمية	
5	مصرف المتوسط	
6	مصرف السراي	
7	مصرف المتحد	
8	مصرف التجاري الوطني	
9	مصرف الصحاري	

3. أسلوب تحليل المحتوى:

يعرف تحليل المحتوى بأنه أسلوب علمي إحصائي يهدف إلى تحويل المواد النظرية المكتوبة إلى بيانات عددية كمية قابلة للقياس (شاكر قناوي، 2002)، وتماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة، سيتم استخدام طريقة تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية ومتطلبات بازل.

4. فئات التحليل:

تتمثل فئات التحليل في الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالتقارير المالية السنوية، وتجدر الإشارة إلى أن أسباب اختيار هذا النوع من الإفصاح للتحليل تتمثل في الآتي:

الإفصاح يعتبر سهلا للفهم لكل الفئات المستخدمة للقوائم المالية سواء محترفين أو غير محترفين في مجال تنفيذ أسلوب تحليل المحتوى.

أسلوب تحليل المحتوى يعتبر ملائما لنوعية المعلومات التي تتخذ شكلا لإفصاح.

رغم وجود تقارير مالية ذات أغراض خاصة متعددة تصدر عن المصارف وتحتوي إفصاح او قد يكون قصصيا، إلا أن الدراسة الحالية ركزت على التقارير المالية السنوية فقط في التحليل، وذلك لأن التقارير ذات الأغراض الخاصة، قد تختلف من مصرف لأخرى، لأنها لأغراض خاصة بأصحاب المصالح الذين يختلفون من مصرف لأخرى، أما جميع المصارف فتصدر تقارير مالية سنوية.

5. وحدة التحليل:

تتمثل وحدة التحليل في العبارات الواردة في التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة أي العبارات المفصح عنها او تتخذ شكل الإفصاح.

6. قواعد التحليل:

تتمثل قواعد تحليل المحتوى للإفصاح في الدراسة الحالية فيما يلي:

- إذا لم تمثل العبارة مقياس البند (المؤشر) فتأخذ القيمة = صفر.
- إذا كانت العبارة تمثل مقياس البند (المؤشر) فتأخذ القيمة = 1.
- إذا تكررت معلومة أكثر من مرة تأخذ القيمة مرة واحده فقط.

7. أداة تحليل المحتوى:

7.1. مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية:

[1] يعتبر المنهج الوصفي التحليلي من أشهر المناهج البحثية المستخدمة في الأبحاث العلمية نتيجة لما يمتلكه المرونة و الشمولية ، فمن خلال المنهج الوصفي التحليلي يتمكن الباحث العلمي من دراسة الظاهرة بدقة وشمولية ويتعرف على أهم مسببات التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة (العساف، صالح بن حمد، 1995).

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

جدول رقم (2) تحديد درجة الإفصاح عن المخاطر المالية

المصرف	السنة	العائد على حقوق الملكية	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر سعر الفائدة	كفاية رأس المال	الإجمالي
مصرف الوحدة	2014	100.000	0.000	0.000	0.000	0.000	20.000
	2015	100.000	0.000	0.000	0.000	0.000	20.000
	2016	100.000	0.000	0.000	0.000	0.000	20.000
	2017	100.000	0.000	0.000	0.000	0.000	20.000
الإجمالي		**100.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**20.000**
مصرف التجارة والتنمية	2014	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2015	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2016	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2017	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
الإجمالي		**50.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**10.000**
مصرف السراي	2014	50.000	0.000	0.000	0.000	100.000	30.000
	2015	50.000	0.000	0.000	0.000	100.000	30.000
	2016	50.000	0.000	0.000	0.000	100.000	30.000
	2017	100.000	0.000	0.000	0.000	100.000	40.000
الإجمالي		**62.500**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**100.000**	**32.500**
مصرف المتوسط	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف الجمهورية	2014	100.000	0.000	66.667	0.000	100.000	53.333
	2015	100.000	0.000	66.667	0.000	100.000	53.333
	2016	100.000	0.000	66.667	0.000	100.000	53.333
	2017	100.000	0.000	66.667	0.000	100.000	53.333
الإجمالي		**100.000**	**0.000**	**66.667**	**0.000**	**100.000**	**53.333**
مصرف الليبي الخارجي	2014	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2015	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2016	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2017	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
الإجمالي		**50.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**10.000**
مصرف المتحد	2014	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2015	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2016	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
	2017	50.000	0.000	0.000	0.000	0.000	10.000
الإجمالي		**50.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**10.000**
مصرف التجاري الوطني	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف الصحاري	2014	100.000	16.667	66.667	0.000	75.000	51.667
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**25.00**	**4.17**	**16.67**	**0.00**	**18.75**	**12.92**
الإجمالي الكلي		**48.61**	**0.46**	**9.26**	**0.00**	**24.31**	**16.53**

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن درجة الإفصاح **عن المخاطر المالية** للمصارف التجارية قد حظت بأعلى نسبة في العائد علي حقوق الملكية وبلغت(48.61%)، وكان لمصرف الوحدة النسبة الأعلى خلال 4 سنوات وتليه كفاية رأس المال علي التوالي بنسبة (24.31%)، وكان لمصرف السراي والجمهورية النسبة الأعلى وتليهم مصرف الصحاري وكما بلغت مخاطر السيولة (9.26%)، وهي نسبة منخفضة جداً وكان المصرف الجمهورية أعلى نسبة ومن ثم مصرف الصحاري، حيث بلغت نسبة مخاطر الائتمان (0.46%)، ولقد كانت لمصرف الصحاري فقط دون المصارف الأخرى، ومن ثم مخاطر سعر الفائدة التي كانت نسبتها منعدمة (0.0%)، لجميع المصارف، أي أن درجة الإفصاح عن المخاطر المالية

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

بالكامل بلغت (16.53%)، وأنها لم تتحسن خلال السنوات، و أن مصرف الجمهورية الأعلى نسبة في جميع الإفصاحات عن المخاطر المالية .

جدول رقم (3) تحديد درجة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية

المصرف	السنة	المؤشر الأساسي	المؤشر النمطي (المعياري)	المؤشر القياسي المتقدم	الإجمالي
مصرف الوحدة	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف التجارة والتنمية	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف السراي	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف المتوسط	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف الجمهورية	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف الليبي الخارجي	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف المتحد	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف التجاري الوطني	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف الصحاري	2014	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
الإجمالي الكلي		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**

يبين من الجدول رقم (3) أن درجة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (0.00%) منعدمة تماما، وان جميع المصارف لم تفصح عن أي اسلوب تم استخدامه من الأساليب الثلاثة في قياس المخاطر التشغيلية خلال الفترة (4 سنوات).

7.2. مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية:

7.3. مستوى الإفصاح عن متطلبات لجنة بازل:

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

جدول رقم (4) تحديد درجة الإفصاح عن متطلبات لجنة بازل

المصرف	السنة	متطلبات رأس المال (مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان)[1]	متطلبات السيولة	نسبة الرافعة المالية	خسائر الائتمان المستقبلية	الإجمالي
مصرف الوحدة	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف التجارة والتنمية	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف السراي	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف المتوسط	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف الجمهورية	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف الليبي الخارجي	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف المتحد	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف التجاري الوطني	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
مصرف الصحاري	2014	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	2017	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الإجمالي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
الإجمالي الكلي		**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**

[1] متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المخاطر التي يتم حسابيا وفقاً للمنهج المعياري تزيد عن متطلبات رأس المال اللازم التي يتم حسابيا وفقاً (مدخل التصنيف الداخلي) للمنهج المتقدم، وبذلك لا تتوفر العدالة للمصارف الصغيرة التي ليس لديها نظم خاصة لحساب المخاطر بسبب التكلفة العالية لوضع وإدارة هذه النظم وفقاً للمنهج المتقدم، وبالتالي تتجه المصارف الصغيرة للخضوع لقواعد المنهج المعياري لقياس وحساب المخاطر لذلك وضع مؤشر بالنموذج عن استخدام أي أحد الاساليب التي استخدمت في قياس ومعرفة المخاطر التشغيلية ولكي يتم معرفة الافصاح عن المخاطر التشغيلية وكيفية احتسابه وأظهره بالقوائم المالية.

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

يبين من الجدول رقم (4) أن درجة الإفصاح عن **متطلبات لجنة بازل** (0.00%) منعدمة تماماً، وأن جميع المصارف لم تفصح عن أي متطلبات بازل 1، أو بازل 2، أو بازل 3، أو حتى عن أي متطلبات (مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان).

7.4. مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية ومتطلبات بازل في التقارير السنوية:

جدول رقم (5) تحديد درجة الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية ومتطلبات بازل في التقارير السنوية خلال 4 سنوات

البيان	تحديد درجة الإفصاح المخاطر المالية	تحديد درجة الإفصاح المخاطر التشغيلية	تحديد درجة الإفصاح عن متطلبات بازل	الإجمالي
2014	20.56	0.00	0.00	6.85
2015	14.81	0.00	0.00	4.94
2016	14.81	0.00	0.00	4.94
2017	15.93	0.00	0.00	5.31
الإجمالي بالنسبة المئوية	**16.53**	**0.00**	**0.00**	**5.51**

و من خلال الجدول رقم (5) الذي يوضح درجة الإفصاح عن **المخاطر المالية** التي بلغت **(16.53%)** وهي أعلى نسبة بالجدول، وأن درجة الإفصاح عن **المخاطر التشغيلية ومتطلبات بازل** التي بلغت **(0.00%)** منعدمة تماما، وحيث ظهرت درجة الإفصاح عن **المخاطر المالية** في التقارير السنوية منخفضة وثبات خلال عامين 2015 و2016 عن باقي السنوات الأخرى، مما سبق يتضح بأن درجة الإفصاح **عن المخاطر المالية و التشغيلية ومتطلبات بازل** في التقارير السنوية بلغت(**5.51**%) وهي نسبة ضعيفة جداً، وبشكل عام يتضح بأن الإفصاحات المشار إليها كانت بمستويات ضعيفة، مما يعطي انطباع بأن المصرف لا يفصح عن أي إفصاحات من سنة إلى آخر.

8. نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. أن درجة الإفصاح عن المخاطر المالية خلال سنة 2014 بلغت (20.56%) وهي أعلى نسبة خلال الفترة، حيث انخفضت في السنتين التاليين (2015-2016)، وكانت ثابته خلالهم وبلغت (14.81%)، ومن ثم ارتفعت بنسبة قليلة في السنة 2017 وبلغت (15.93%)، أي ان درجة الإفصاح عن المخاطر المالية بالكامل بلغت (16.53) ولم تتحسن خلال الفترة، ولم يطرأ عليها أي تغيير.
2. أن درجة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية معدومة نهائياً (0.00%)، حيث لوحظ انعدامها خلال فترة الدراسة، أيضاً درجة الإفصاح عن متطلبات بازل معدومة نهائيا (0.00%)، حيث لوحظ انعدامها خلال فترة الدراسة، ولم يتم الإفصاح عنها بالتقارير السنوية، هذا يوضح عدم التطرق لتوصيات بازل وعدم تطبيق الالتزامات الموضحة في اتفاقية بازل 2 " "بشأن إدارة المخاطر التشغيلية، وانه لم يتم التعامل معها على الإطلاق، وإلى أنّها ليست جاهزة لتطبيق مقررات لجنة بازل 2 الجديدة الخاصة بالمخاطر التشغيلية.
3. أن درجة الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية ومتطلبات بازل خلال سنة 2014 بلغت(6.85%)، وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، وانخفضت خلال العامين التاليين (2015 - 2016) وكانتا (4.94%)، وحيث ظهرت درجة الإفصاح ثابت في التقارير السنوية خلال السنتين، الا ان سنة 2017 ارتفعت بنسبة قليلة عن تلك السنتين وبلغت (5.31)، مما سبق يتضح بان درجة الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية ومتطلبات بازل في التقارير السنوية بلغت (5.51%) وهي نسبة منخفضة جدا، مما يعطي انطباع بان المصارف لم تطور إفصاحاتها الواردة بالتقارير المالية من سنة إلى آخر، ولم تتطرق إلى توصيات وتوجيهات بازل2 او بازل3 خاصة بعد الازمات المالية وانهيار بعض المصارف العالمية في عام 2008، التي اصدرت لجنة بازل توصيات في بازل 2 ومن ثم بازل 3 الذي تم الاتفاق عليه من قبل أعضاء ***لجنة بازل للرقابة المصرفية*** في نوفمبر 2010 ، في طرق احتساب المخاطر(مخاطر الائتمان – ومخاطر التشغيل – مخاطر السوق - ومتطلبات رأس المال – متطلبات السيولة – نسبة الرافعة المالية)، وأيضاً على الاحتفاظ باحتياطيات كافية من رؤوس الأموال لمواجهة المخاطر وكما أوصت بالإفصاح عنها في احد ركائزها .

9. التوصيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن عرضها في النقاط التالية:

1. ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المخاطر المالية بالتقارير المالية، وزيادة الإفصاح عنها لتحسين وتطوير التقارير المالية للمصرف، واظهار ذلك لمستخدميها لمعرفة الخطر الذي يحيط بهذه المؤسسة، ومنح متخذي القرار الفرصة لتجنب هذه المخاطر واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الاثار السلبية لهذه المخاطر، ومعرفة اسباب انخفاضها، ومعالجة القصور التي كانت السبب في ذلك.
2. ضرورة العمل على الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، ومتطلبات التي أوصت بها لجنة بازل 2، لمعرفة لهذا النوع من المخاطر وأيضاً لتجنب الاثار المترتبة عليه، ومعرفة اسباب عدم الإفصاح عنها في تقاريرها السنوية، وتوجه إلى مستحدثات لجنة بازل بخصوص الإفصاح عن المخاطر، وإدارة المخاطر الخاصة بكل مصرف.
3. ضرورة الاهتمام والتوسع بمستويات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وخاصة عن متطلبات بازل والاخذ بتوصياتها، واساليب وطرق قياسها لتلك المخاطر، وتطرق اليها بتقاريرها المالية واظهرها بشكل واضح.
4. العمل على زيادة الوعي بأهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية ومتطلبات بازل، من خلال تنظيم ورش عمل، وعقد دورات تدريبية، لزيادة وعي بأهمية الإفصاح وخاصة متطلبات بازل.

القيام بأجراء المزيد من الدراسات لزيادة المعرفة حول الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية ومتطلبات بازل، مثلا: أثر الإفصاح عن المخاطر المصرفية على اداء المالي او القيمة للوحدة الاقتصادية او أثره علي جودة التقارير المالية.

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 2790-1637، الورقي: 2790-1629. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

10. المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. **إبراهيم تومي، (2017)** *تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية دراسة حالة بنك البركة الإسلامي*، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
2. **ابو صلاح، مصطفي صالح عبد الخالق، (2007)** *المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين*، رسالة غير منشورة جامعة بيرزيت، فلسطين.
3. **أسعد حميد العلي، (2013)** *الإدارة المالية*، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. **أسعد حميد العلي**، (2013) *إدارة المصارف التجارية" مدخل إدارة المخاطر*، دار الذاكرة، الأردن.
5. **البلز، ماجد مصطفى علي (2017)** *العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح*. مجلة الفكر المحاسبي،21(4)،624-568.
6. **حماد، محمد أحمد محمد (2015)** *الالتزام بحقوق أصحاب المصالح وأثره في أداء المصارف-دراسة عينة من المصارف التجارية العاملة بولاية الخرطوم*. مجلة العلوم الاقتصادية، 16(2)، 111-129.
7. **صالح برتال،(2011)** *تحليل المخاطر البنكية واجراءات الحماية منها*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، ص: 71.
8. **صباح، بهية (2008)** *"العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين"*. رسالة ماجستير منشورة. قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية: فلسطين.
9. **صندوق النقد العربي، (2004)** إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، ورقة عمل قدمت إلى الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية: *الملامح الأساسية الاتفاقية بازل II والدول النامية*، أبو ظبي.
10. **طارق عبد العال حماد، (2003)** *إدارة المخاطر، كلية التجارة، جامعة عين شمس*، الأول، الإسكندرية، الدار الجامعية. ص ص 71-72.
11. **عنانزة، عز الدين نايف، وعثمان، محمد داود، (2014)** *تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة دراسات إدارية*، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد6، العدد 12، ص213 -218.
12. **عنتر، منار أسامة، (2021)** *دور معيار التقييم المصرفي في قياس جودة الأصول المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية*، المجلد(22)، العدد الرابع:265 رابط المجلة/https://jsst.journals.ekb.eg
13. **قناوي، شاكر(2002)**، *فاعلية استخدام نموذج دائرة التعلم حاسوبيا في تعديل المفاهيم العقدية البديلة للمفاهيم العقدية الإسلامية لدى طفل المدرسة*، مجلة القراءة والمعرفة (41).
14. **محمد، مصطفى بن بوزيان،2015** اساسيات *النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية*، ص347، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
15. **مزيق، رامي (2014)** *دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية*، رسالة ماجستير غير منشورة. قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
16. **الملاح، شيرين شوقي السيد (2019)** *تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات* المسجلة في البورصة المصرية. مجلة المحاسبي، 23 (4)، 153-205.
17. **نور الدين زعيبط، عمار بوطكوك، (2017)** *الهندسة المالية واستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية*، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، الجزء 1، جامعة أم البواقي، الجزائر.
18. **وائل حمريت، 2018** الإفصاح *عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية*، مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة، قطر، العدد 8.
19. **وفاء محمد عبد الصمد، (2008)** *" القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازلII بين النظرية والتطبيق"*المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد الأول، 20.
20. **وهدان، ثائر فتحي محمد، 2017** *أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abduall,M. & Abdul-Shoukor,Z.(2015),Risk management disclosure A study on the effect of voluntaryrisk management disclosure toward firm value.Journal of Applied Accounting Research, 16(3),400-432. Doi 10.1108/JAAR-10-2014-0106.
2. Abid,A and Shaiq, M, (2015) "A Study of Risk Disclosures in the Annual Reports of Pakistani Companies: A Content Analysis", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.11, PP 14-24 .available at: www.iiste.org/Journals/index.php/RJFA
3. Adamu,M,U,(2013), "The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports", IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 1, Issue 6, pp15-21. available at :iosrjournals.org
4. Alkurdi,A., Hussainey, K., Tahat,Y. & Aladwan,M.(2019). The impact of corporate governance on risk disclosure: Jordanian evidence. Academy of Accounting and Financial Studies Journal,23(1).
5. Amran, A., Bin, A.M. & Hassan,B.C.(2009). Risk reporting-An exploratory study on risk management disclosure in Malaysian annual reports.Managerial Auditing Journal, 24(1), 39-57. DOI 10.1108/ 02686900910919893.
6. Anam,O.A.,Fatima,A.H.&Majdi, A,R,H.(2011).Effects of intellectual capital information disclosed in annual reports on market capitalization Evidence from Bursa Malaysia. Journal of Human Resource Costing & Accounting, 15(2).85-101.Doi 10.1108/14013381111157328.
7. Bayyoud, Mohammed, and Nermeen Ahmad Sayyad," The Impact Of Internal Control And Risk Management On Banks In Palestine", International Journal of Economics, Finance and Management Sciences,Vol. 3,Iss.3,2015.
8. Birjandi,H. &Hakemi,B. &sadeghi,M.(2015).The study effect agency theory and signaling theory on the level of voluntary disclosure of listed companies in Tehran Stock Exchange.Research Journal of Finance and Accounting,6(1),174- 183.
9. Bravo,F, Abad, C.&Trombetta, M.(2009). Disclosure theories and disclosure measures. Revista Espanola de Financiacion Y Contabilidad,39(147),393-420. Doi: 10.1080/02102412.2010.10779686.
10. Buckby,S.,Gallery,G.& Ma, J.(2015). An analysis of risk management disclosures: Australian evidence, Managerial Auditing Journal, 30(8/9),812- 869. Doi.org/10.1108/MAJ-09-2013-0934.

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

11. Dicuonzo, G.Fusco,A., & Dell'Att,V. (2017). Financial Risk Disclosure: Evidence from Albanian and Italian Companies.EBEEC Conference Proceedings, The Economies of Balkan and Eastern Europe Countries in the Changed World, Kne Social Sciences, pages 182–196. DOI 10.18502/kss.v1i2.656.

12. Habtoor, O., S., Ahmad, N., Baabbad ,M., A .,Masood, A., Mohamad, N., R., and Haat, M., H., (2018) "Corporate risk disclosure practice in Saudi Arabia: Secrecy versus transparency", International Journal of Advanced and Applied Sciences,pp42-58. available at:

13. Hope, Ole-Kristian and Wayne B. Thomas, and Dushyant kumar Vyas, (2013),"Financial Reporting Quality of U.S. Private and Public Firms", The Accounting Review, Forthcoming; Rotman School of Management Working Paper No. 2213831. Available at SSRN:

http://ssrn.com/abstract=2213831.

14. Kevin, K. and W. Vicki. (2008). Earnings quality and future capital investment: evidence from discretionary accruals. Haas School of Business University of California at Berkeley, Mcdonough School of Business Georgetown University, on Line Avaliable at:

www.ssrn.com.

15. Kosmala, M., W., Błach, J., and Gorczyńska, M., (2015), "Voluntary risk reporting in annual reports: Case study of the practices of Polish public companies", Financial internet Quarterly, e-Finanse, University of Information Technology and Management, Rzeszów", vol.10 ,PP 46-59.

16. Laan, S.V.D.(2009). The role of theory in explaining motivation for corporate social disclosure : Voluntary disclosers vs " Solicited " disclosures. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 3(4), 14-29.

17. Latridis, G.(2008).Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market.International Review of Financial Analysis,17(2),219-241.Doi /10.1016/j.irfa.2006.05.003.

18. Lefcaditis, Constantinos., Tsamis, Anastasios., Leventides, John., (2014), "Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio", The Journal of Risk Finance, Vol. 15 No. 1.

19. Maffei, Marco. Aria, Massimo. Fiondella, Clelia. Span, Rosanna. Zagaria, Claudia., (2014), " (Un), useful risk disclosure: explanations from the Italian banks", Managerial Auditing Journal, Vol. 29 No.7,pp. 621-648.

20. Meijer, M, G. (2011), "Risk disclosures in annual reports of Dutch listed companies during the years 2005-2008", Master thesis, Faculty Management and Governance , University of Twente , PP 1-99.

21. Munir,M., Jajja,M.S., Chatha,K.L., & Farooq,S.(2020). Supply chain risk management and operational performance: The enabling role of supply chain integration. International Journal of Production Economics,227. doi.org/10.1016/j.ijpe.2020.107667.

22. Murray, A.(2010). Do markets value companies' social and environmental activity? An inquiry into associations among social disclosure, social performance and financial performance. Unpublished PhD thesis, Faculty of Law, Business and Social Sciences,University of Glasgow, Glasgow, Scotland.

23. Oliveira, J., Rodrigues, L.L. & Craig, R. (2011).Risk-related disclosures by non- finance companies: Portuguese practices and discloser characteristics, Managerial Auditing Journal, 26 (9),817-839. Doi: 10.1108/02686901111171466.

24. Serrasqueiro,R,M and Mineiro,T,S.,(2018), "Corporate risk reporting: Analysis of risk disclosures in the interim reports of public Portuguese non-financial companies", Contaduría y Administración 63 (2), pp 1-23. Available:

www.cya.unam.mx/index.php/cya/article/view/1615

www.science-gate.com/IJAAS.html, 5(12 .

25. Xio and Min .(2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective China. Journal of Accounting Research. 4(4) : 167–19.

26. Zulfikar,R., Lukviarman,N., Suhardjanto,D., &Agustiningsih,S.W.(2017). Competition, Independent Commissioner, Risk Disclosure and Financial Performance.Review of Integrative Business and Economics Research,6(1), 76- 91.

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: 1637-2790، الورقي: 1629-2790. رقم الإيداع القانوني: 2018/154 دار الكتب الوطنية

الملاحق:

م	البيان	2014	2015	2016	2017	الإجمالي بالنسبة المئوية
1	المخاطر المالية					
1.1	العائد على حقوق الملكية:					
	الإجمالي العائد على حقوق الملكية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2.1	مخاطر الائتمان					
1.2.1	اسلوب المعياري النمطي (الأساسي)					
2.2.1	اسلوب المعياري النمطي (المبسط)					
3.2.1	اسلوب التصنيف الداخلي(الأساسي)					
4.2.1	اسلوب التصنيف الداخلي (المتقدم)					
	الإجمالي مخاطر الائتمان	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
3.1	مخاطر السيولة:					
	الإجمالي مخاطر السيولة					
4.1	مخاطر سعر الفائدة					
1.4.1	الاصول المرجحة بأوزان المخاطر					
	الإجمالي مخاطر سعر الفائدة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
5.1	كفاية رأس المال:					
1.5.1	شرائح رأس المال (شريحة 1+شريحة 2+شريحة3)					
2.5.1	مخاطر الائتمان					
3.5.1	مخاطر السوق :/ بطريقتين الأولى: الاسلوب المعياري ... والثانية: اسلوب التقييم الداخلي					
4.5.1	مخاطر التشغيل					
	الإجمالي كفاية رأس المال	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2	مخاطر التشغيلية					
1.2	اسلوب المؤشر الأساسي					
1.1.2	15% الفا وفقا لمتطلبات بازل					
	الإجمالي الاسلوب المؤشر الأساسي	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2.2	الاسلوب النمطي (المعياري):					
1.2.2	نسبة مئوية ثابته حسب كل خط عمل (معامل بيتا) وفقا لمتطلبات بازل					
	الإجمالي الاسلوب النمطي (المعياري)	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
3.2	الاسلوب القياسي المتقدم					
1.3.2	تحديد مؤشرات بإجمالي الدخل، الإجمالي المكافئات، الإجمالي الاصول، عدد العمليات، عدد العاملين، عدد الحسابات، قيمة العمليات، القيمة الدفترية للأصول المالية.... احداث خسائر التشغيلية كاحتياطي الداخلي، ممارسات العمالة، الاحتيال الخارجي، امن مكان العمل					
2.3.2	الإجمالي متطلبات رأس المال لكافة خطوط الأعمال لمواجهة مخاطر التشغيل					
	الإجمالي الاسلوب القياسي المتقدم	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
3	متطلبات لجنة بازال المتعلقة بالمخاطر المالية والتشغيلية					
1.3	متطلبات رأس المال (مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان)					
	الإجمالي متطلبات رأس المال (مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان)	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2.3	متطلبات السيولة					
	الإجمالي متطلبات السيولة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
3.3	نسبة الرافعة المالية					
	الإجمالي نسبة الرافعة المالية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
4.3	خسائر الائتمان المستقبلية					
	الإجمالي خسائر الائتمان المستقبلية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
	الإجمالي					

©2023 جامعة بنغازي. جميع الحقوق محفوظة. الرقم الدولي/ الإلكتروني: **1637-2790**، الورقي: **1629-2790**. رقم الإيداع القانوني: **2018/154** دار الكتب الوطنية